

مطلبه في بيان النية بالتعيين
 وأما النية في الصوم إذا كان أداءه
 أو النقل أو التمتع فيجب من الغيب
 على الصائمين وإذا كان قضاء أو تبرأ
 غير معين أو الكفارة فيجب من الغيب
 إلى قبيل طلوع الفجر منية

في التمتع دخله الشهوة مع اضمار الحذف من الله تعالى وكذا المباح بصير
 معصية بنية الشر كالنظر المحجوب إن لم يقصد الشهوة يحل وإن قصد الحرام
 والجلد الطاعة بنية التقرب يتاب عليها وبنية الدنيا معصية لأنها رياء وهو
 طلب الدنيا بعمل الآخرة وبلائية لغيرها لا طاعة ولا معصية والمباح بنية التقرب
 عبادة وبنية الشر معصية وبدونها مباح محض والمعصية بنية الشر يزيدتها
 كحمار وبنية الخير يرد أيضاً لأنها اتاع من جهل زالت فرض وإنما عن تخفيف و
 استهزاء وهي كفر وبلائية معصية أيضاً وإن كان اقرباً وعداً كان الأولى
 فإن قلت إن الكذب حرام بلا خلاف مع أنه يحل بنية التصريح والحرب ودفع الظلم
 وأحياناً للمق وكذا الأكل فوق النسيح حرام مع أنه يحل بنية الصوم وعدم
 استحبابه الضيف وامتثالها كثيرة فذل هذه المسائل على أن النية مؤثرة في المعاصي
 أيضاً قلت المعاصي تدعى بمباح بالنية ما منى عنه لغيره والنية بزول ذلك الغير
 أو بوجوه صلته يجعل حشماً على قبح ذلك الغير فتباح فالوتر المباح هو زول
 ذلك الغير والموجود المباح المذكورة في النية مقال الأول الأكل فوق النسيح
 فإنه حرام لكن في أسرافاً وتضييعاً بلا فائدة فإذا جرى الصوم يخرج عن كونه
 اسرافاً فيحل ومثال الثاني الكذب فإنه حرمته كونه سبباً لضرب الغير والله
 اعتقاده غير الواقع فبالتيات المذكورة لا يزول الأكل المذكور لكن يحصل
 مصلحة عظيمة من حصول الألفه والارتفاع الهدوة وإعلاء كلمة الله سبحانه
 وتعالى أو غيرها فيحصل ذلك الضرر لا يقل بحسب ذلك النية العظيمة فيحل
 بل يستحب أو يجب فأحفظ هذا الأصل فإنه نفوس فإن قلت إن الحنفية ذكرت
 أن أداء رمضان بنية مطلق المتوم وبنية النفل والقضاء والتندر وكذا
 إن فات يومان من رمضان يكفي نية قضاء رمضان بالتعيين اليوم وكذا

الله

أيضاً

ان

ان كانا من رمضانين على قول وكذا في الحج يكفي نية الحج بلا ذكر الفرض وكذا
 من اعتق عبدين أو صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكيناً عن ظهر قلب
 جاز وإن لم يعين واحداً واحد وكذا من اعتق عبداً أو صام شهرين عن ظهر قلب
 لم أنه يعين لأي شيء وكل هذا مخالف لما دل عليه الحديث من بنيان الظاهرين
 قلت أما أداء رمضان فإلا الله تعالى لما عتق الشهر وجعله معياراً كان الأطلاق
 فيه قيسياً ولغا الخياط في الوصف كالمتردد في الدار إذا نودي بانسان أو
 بغيره وإنما قضاؤه فلان السبب وهو شهوة والشهر والمطاب وهو قوله
 تعالى فليصمه لما كانا متدينين في أيام رمضان واحداً كما صومها كأنه عبادة
 حتى أجاز مالك صوم الجميع بنية واحدة وقال غيره كأنه شهوة والشهر
 سبب لصوم الجميع حتى إذا فحجف في يوم واحد من رمضان يلزم قضاء
 الجميع فكذلك يوم مخصوصه سبب لصومهم بهذا الاعتبار لزم فقد دللته وباعتبار الأول
 لم يلزم التعيين عملاً بالتعيين وإنما في رمضانين فلما اختلف الشئباً حاشا
 اشترط بعضهم التعيين ولما اختلف الخطاب وبه يصير العمل عبادة وتجانس
 السبب صار اليومان كيوم واحد فلم يشترط بعض الآخر التعيين فيه أيضاً
 وهو الصحيح بخلاف المتعلق الحسني فإنه يسببها وهو الأوقات الحسنة وخطابها متعلق
 فيلزم التعيين في أدائها وقضاؤها على الأصح وإنما الحج فلما كان سببه وهو اليقين
 واحداً دون الخطاب إذ خطاب الفرض غير خطاب النفل ولم يعين الله سبحانه
 وتعالى سنةً بعمية كما عتق في المتصوم لم يتأكد الفرض بنية النفل وبأدى بنية
 مطلق الحج مع أن فيه دلالة التعيين إذ الظاهر أن لا يقصد النفل وعليه حجة أهل العلم
 وإنما في مسائل الخطباء والفرض وهو حصول الأثر في أصد
 السبب متجانس فلذا لو تخالف السبب كالقتل والنفل لا يجوز بل